اللجنة كلفت المكتب الفني بتقديم تقريره.. وتخفيض نسبة الاستقطاع على القرض الحسن من 25 إلى 10٪.. منح المتقاعد قرضاً يعادل 16 ضعفاً

«المالية» تنتهي من مناقشة تعديل قانون التأمينات.. والتصويت على تقرير «الاستبدال» أو «الأمثال» مع الرسوم الإدارية الأحد المقبل

خلف دميثير وعمر الطبطبائي وصفاء الهاشم وصلاح خورشيد وفيصل الكندري وفراج العربيد ونايف المرداس ود.نايف الحجرف

مشاهدة الفيديو

انتهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس من مناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 76/61 بشأن (الاستبدال)، والتصوت على التقرير الأحد المقبل على التقرير النهائي.

وأوضح مقرر اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة كلفت المكتب الفني بتقديم التقرير النهائي يوم الأحد المقبل حتى يتم التصويت على «الاستبدال» أو «الأمثال» مع الرسوم الإدارية، متمنيا ان يكون هناك توافق حكومي- نيابي حول هذا الموضوع.

وبين الكندري أن اللجنة ناقشت نظامي الاستبدال والأمثال، وبالنسبة إلى موضوع السبعة أمثال انتهينا منه بالتصويت على أن يكون الاستقطاع 10٪ من الراتب.

وأضاف: «بالنسبة إلى التسعة أمثال الأخرى وبقاء الاستبدال من عدمه فسوف تكون الصورة واضحة أمام اللجنة يوم الأحد المقبل لاتخاذ القرار بما يخدم أخواتنا وإخواننا المتقاعدين».

من جانبها، قالت عضو اللجنة المالية صفاء الهاشم إن النقاش في الاجتماع كان في مسارين، الأول منهما بخصوص مقترحات الاستبدال وتخفيض نسبة الاستقطاع على القرض الحسن من 25 الى 10٪.

وأضافت ان المسار الآخر يخص الاقتراحات النيابية بشأن موضوع الأمثال بمنح المتقاعد قرضا يعادل 16 ضعف الراتب.

واعتبرت الهاشم أن «الاستبدال نظام جيد ومستمر منذ تأسيس مؤسسة التأمينات قبل 43 عاما، وان سيئته الوحيدة هي الفوائد العالية وكان الحل تخفيض نسبة الفائدة».

وذكرت أنه بالمقارنة بين نظامي الاستبدال والأمثال يتضح أن «الأمثال» يحصل عليه الشخص مرة واحدة في العمر عند التقاعد بينما الاستبدال يستطيع الحصول عليه أكثر من مرة بمعنى ان المواطن لو عاش حتى سن 100 عام يستطيع ان يستبدل 3 مرات ولكن في نظام الأمثال يحق له مرة واحدة فقط.

وأضافت ان الموظف يستطيع ان يستبدل ربع راتبه حتى قبل التقاعد بعكس نظام الأمثال الذي لا يستطيع الاستفادة منه الا بعد التقاعد، مضيفة انه وفق نظام الأمثال فإن المتقاعد عندما يتوفى فإن المديونية تستمر على الأبناء بعكس نظام الاستبدال والذي تسقط المديونية بالوفاة.

وقالت الهاشم ان الفائدة لا تقتصر على السبعة أمثال الأولى وإنما تستمر تحت مسمى رسوم إدارية، معتبرة ان ذلك يكرر نفس الشبهة الشرعية التي تستند إليها مطالبات بإلغاء الاستبدال.

وأكدت أن الحكومة ما زالت مؤيدة لنظام الاستبدال وليس لديها مشكلة فيه وتقول لنا إذا أردتم تغييره تقدموا بقانون بديل، مشيرة إلى دعمها إلغاء الجداول السابقة ووضع تحديد للفائدة بنسبة تتراوح بين 3 و5٪ فقط.

من جهة أخرى، أعربت الهاشم عن رفضها للحلول الترقيعية تجاه هذه القضية، مؤكدة أهمية دراسة جميع المراحل التي يمر بها القانون خاصة انه يهم شريحة كبيرة من الكويتيين وهم المتقاعدون.

وأوضحت أنها تقدمت وعدد من النواب باقتراح بالنسبة لموضوع الاستبدال في ديسمبر 2017 لإلغاء فوائد الاستبدال، وأنه بعد مناقشات طويلة توصلنا الى حل ان الفائدة لا تتجاوز نسبة 3 الى 5٪ باعتبار أن التأمينات مؤسسة تكافلية تضمن الحالة المالية للمتقاعدين حتى الممات.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

طالب رئيس الحكومة بالتدخل لإصلاح الأوضاع

الملا يلّوح باستجواب «الإسكان» و«النفط»

د.بدر الملا

مشاهدة الفيديو

لوَّح النائب د.بدر الملا باستجواب سمو رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الاشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاسكان ووزير النفط على خلفية عدم تحرك مجلس الوزراء بشأن مصفاة ڤيتنام وعدم تنفيذ مشروع الوقود البيئي، بالاضافة الى عدم اصلاح الشوارع وانتشار الحصى.

واضاف الملا، في تصريح صحافي في المركز الاعلامي لمجلس الامة: انني سأتحدث عن عدة مواضيع الاول هو عن وزيرة الاسكان التي هي اقرب الى منصة الاستجواب وذلك على مسألة التعاطي مع ملف حصى الشوارع.

واشار إلى ان المواطنين تضرروا جميعا من تأخر عملية الإصلاح والتي اتى بعد ذلك قشط الشوارع لمدة طويلة ولكننا لم نر حلا جذريا حتى الآن، مشيرا الى ان الفترة القادمة في هطول الأمطار هي فترة اختبار لها واذا فشلت فلتبلغ نفسها بانها ستكون قريبا على منصة الاستجواب في اولى جلسات مجلس الامة.

وقال الملا ان الوزيرة تراخت في التعامل مع الملفات المستحقة كملف المطلاع ومدينة جنوب سعد العبدالله والخيران وخيطان، مؤكدا ان هناك استياء من المواطنين نتيجة هذا التأخر وتعاطي الوزيرة مع هذه المشاريع.

واشار إلى ان الملف الآخر هو عن القطاع النفطي، حيث انني لم ار حتى الآن اي تأكيد او نفي من وزير النفط عما قلته عن مصفاه ڤيتنام وان هناك معلومات غيبت عن الوزير منها ارتفاع الخسائر وتراكمها، حيث ان الوزير صرح في ابريل الماضي بأن المصفاة بدأت بتحقيق أرباح في حين انني أبلغته بشكل واضح وصريح بأن التقارير المالية تتحدث عن زيادة الخسائر وليس تحقيق أرباح.

وقال الملا ان المصفاة خسرت 120 مليون دولار قبل تصريح الوزير بأربعة ايام، ولذلك كان هناك تضليل وقع فيه الوزير ولم تقدم له المعلومات الصحيحة ولم يصرح بأن ما ذكرته غير دقيق بالاضافة الى انه لم يذكر ان الخسائر في شهر يونيو الماضي قد وصلت الى 300 مليون دولار، مؤكدا انه اذا كان التعامل مع هذا الملف بهذه الطريقة فإن احترامي وتقديري لوزير التغيرات يكون حاجزا عن استخدم أدواتي الدستورية تجاهه.

وبين الملا ان هناك من لم يأخذ الموضوع بإطاره السليم، حيث ان القطاع النفطي ليس فقط مسؤولا عنه وزير النفط انما سمو رئيس مجلس الوزراء كونه هو رئيس المجلس الأعلى للبترول، مشيرا الى انني طلبت من مجلس الوزراء ان يشكل لجنة تحقيق فيما اثير عن مصفاة ڤيتنام والتحقق من هذه الخسائر ولكن لم ار الا اللامبالاة منهم مما يجعلنا نتذكر اللامبالاة التي حصلت سابقا في قضية الداو، مؤكدا ان المبالغ ليست بعيدة عن المبالغ في قضية الداو وان السلبية في التعامل من مجلس الوزراء ستجعل الاخ الذي يقدره سمو رئيس مجلس الوزراء تحت المجهر ايضا.

وأكد أن ملف مصفاة ڤيتنام خطير جدا وتعامل الحكومة معه سيئ للغاية، وأبلغ دليل أنني أوضحت بالأرقام عدم صحة المعلومة التي ذكرها وزير النفط وأرسلت 43 سؤالا برلمانيا عن المصفاة وأنا أنتظر الإجابة وكعادتي التي مارستها مع وزراء آخرين فأنا بشخصي صدري ضيق ولا أستطيع الانتظار لمدة طويلة، وعلى مجلس الوزراء أن يتحرك، مؤكدا أن التعامل السلبي مع هذا الملف يجعل من واجبنا كنواب أن نمارس أدواتنا الدستورية بكل أريحية.

وأشار الملا الى أن ملف الوقود البيئي المبالغ ستصل فيه الى مليارات الدنانير وليس الى مئات ملايين الدنانير، مشيرا الى أنه من المفترض من وزير النفط ورئيس الوزراء عدم التأخر في تشغيل مشروع الوقود البيئي إنما عليهم متابعته، لافتا الى أن الرئيس التنفيذي لشركة البترول صرح سابقا بأن التشغيل سيكون في 2020 /2021.

وقال الملا إن المشروع تأخر لمدة 3 سنوات وأرسلت اليوم كي أسأله عن هذا الموضوع وطلبت قيمة التكاليف المالية لتمديد العقود الرئيسية وعقد مستشار المشروع وتكلفة استيراد البنزين نتيجة التأخر في تشغيل هذا المشروع وعن الأوامر التغييرية وما مطالبات المقاولين التي تم تقديمها والتي تم اعتمادها وهي تحت الدراسة الآن.

واكد أن تأخر المشروع سيؤدي الى تكاليف جسيمة في ظل عدم وجود تدفقات نقدية، مشيرا الى انه إذا لم يحقق مجلس الوزراء في هذه المشاريع ولم يحاسب المسؤولين الذين كبدوا المال العام خسائر فستكون هناك مساءلة واضحة لوزير النفط وسمو الرئيس ليس ببعيد أيضا عن ذلك، خاصة أن هذا الملف لا يقل جسامة عن ملف مصفاة ڤيتنام ولن نسمح بأن تكون هناك «داو» ثانية.

وذكر الملا أن جريدة «القبس» كشفت فضيحة ان هناك قيادين قاموا بتعيين أبنائهم في شركات المقاولين والمستشارين وأرسلت أسئلة طلبت فيها البيانات وإجراءات التحقيق وبيان علاقة كل قيادي بكل شركة قام بتوظيف أبنائه فيها أو أقربائه كون هناك أوامر تغييرية وغرامات تأخير، نريد أن نعرف الربط بينهم، خاصة أن لجنة التحقيق التي شكلها القطاع النفطي صورية، مؤكدا انه سيكشف الأسماء والصفات والمناصب والارتباط، لافتا الى أن الخلل في هذه اللجنة هو في قرار تشكيلها، داعيا الوزير إلى إعادة النظر فيها.

وعن سكن شركة نفط الكويت، قال الملا إن فيه مخالفات جسيمة موجودة وحصلت تحت نظر القطاع النفطي، حيث إن هناك شخصا حصل على سكن دون وجه حق وصمت عنه قيادي بالنفط قريب له وتركه من 2007 الى اليوم، وهناك مساكن سلمت لمتقاعدين وآخرين خارج القطاع النفطي وسنرى الإجراءات التي ستتخذ بهذا الشأن إن كانت متفقة مع قانون حماية الأموال العامة أم لا.

وكشف الملا انه وجه ايضا سؤالا برلمانيا عن مشروع نفطي قيمته 404 ملايين وأوامر تغييرية بقيمة 40 مليونا ثم تبين لاحقا من واقع تقارير ديوان المحاسبة عدم جدوى هذا المشروع، وأطالب الوزير بأن يجري زيارة ميدانية ليرى ان هذا المشروع تم تفريغه من النيتروجين ولا توجد سوى مصابيح الإضاءة فيه.

وبين أن ما يعنيه هو مسلك الشركة الحكومية شركة نفط الكويت، حيث إن الشركة قامت برفض طلب تحكيم بقيمة 843 مليون دينار، وجريدة «الراي» نشرت إجابة الوزير الذي يفتخر بها في انه حكم للشركة بمليون دينار فقط، متسائلا: كم مليونا دفعت للشركة خاصة أن المعلومة ناقصة، حيث إنها تسلمت مبالغ مختلفة عن هذه المطالبة، مؤكدا أن ملف التسويات والأوامر التغييرية سيفتح على مصراعيه في القطاع النفطي، مطالبا مجلس الوزراء في جلسته غدا أن يناقش جميع هذه الأمور قبل أن ينفد صبرنا. من جانب آخر، قال الملا إننا نسأل الله عز وجل أن نرى سمو الأمير، حفظه الله ورعاه، بين أهله وأبنائه، وفعلا اشتقنا اليه والديرة ظلام من دونه، وان شاء الله تقر عيوننا برؤيته بصحة وعافية إن شاء الله قريبا.

العدساني يطالب «مكافحة الفساد» بتحقيق في صفقة عقارية

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني الهيئة العامة لمكافحة الفساد بأن يكون هناك تحقيق في الصفقة العقارية الضخمة التي كان أحد أطرافها عضو بمجلس الأمة شاملا وأن تتعاون الجهات المختصة مع هيئة مكافحة الفساد.

وأكد العدساني في تصريح صحافي أنه بعدما أعلنت الهيئة عزمها إجراء تحقيق في الصفقة، فإنه يجب عليها فحص كل السجلات والبيانات المالية والأوراق الثبوتية وطريقة التمويل والتواصل مع البنوك الممولة، وكذلك الاستعانة بوحدة التحريات المالية إذا تطلب الأمر.

وأضاف العدساني أنه سيتابع مجريات التحقيق وأنه حسب علمه فإن الموضوع تم بتاريخ 25 سبتمبر الماضي من خلال عقد مبايعة وليس مزادا علنيا وإنما من خلال عروض أسعار قدمت للورثة.

وأشار إلى أن الابراج «العقارات» المعنية جزء منها يتبع الدولة وهي بنظام الـ«B.O.T» وتمت إعادتها للحكومة والجزء الذي تم بيعه يعود للورثة.

وبين أن المطالبة بالتحقيق تأتي من كون أشخاص سياسيين أطرافا في صفقة الشراء وذلك للتأكد من سلامة الإجراءات من خلال الجهات المختصة والتأكد من كل الأمور وصحة المستندات وطريقة التمويل.

هايف لإدراج مادة القرآن في مناهج رياض الأطفال

محمد هايف

قدم النائب محمد هايف اقتراحا برغبة قال في مقدمته: لما كانت رياض الأطفال تعتبر من المراحل التعليمية الأولى لتأسيس الطفل ومن أجل بناء جيل متمسك بالقيم والتعاليم الإسلامية وذلك بالتنشئة الصحيحة في سن مبكرة، فيجب العمل على إدراج مادة القرآن الكريم في المناهج التعليمية بمرحلة رياض الأطفال حيث ان تلاوته وحفظه في مراحل مبكرة يساعد على تقوية ملكة الحفظ والقدرات العقلية والذاكرة لدى الأطفال، بالإضافة الى توفير فرص وظيفية جديدة لمعلمات التربية الإسلامية وتنويع مناهج رياض الأطفال، قال رسول الله ﷺ في صحيح البخاري «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، ولا تقل مرحلة رياض الأطفال أهمية عن دور المراحل الدراسية الأخرى بل تعتبر ذات أهمية كبيرة في تنمية مهارات الطفل في سن مبكرة وتعتبر من المراحل التأسيسية والتأهيلية للتنشئة السليمة للطفل، ولرياض الأطفال دور مهم في تقدم الطفل بالمراحل التعليمية اللاحقة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تدرج مادة القرآن الكريم في المناهج التعليمية لمرحلة رياض الأطفال.

الموزري يسأل عن جرائم نصب واحتيال في مشاريع عقارية

شعيب الموزري

وجه النائب شعيب الموزري 4 أسئلة إلى وزراء العدل والمالية والداخلية والخارجية بشأن النصب العقاري، وقال في مقدمة الأول منها المقدمة إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فهد العفاسي: نمى الى علمنا بصدور حكم بتاريخ 2019/6/24 الطعن رقم 2019/84 جزائي تمييز واجب النفاذ بإدانة مجموعة من الأشخاص عن جريمة غسيل الأموال والنصب والاحتيال بمشاريع عقارية في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما، وقد تضمن الحكم بالغرامة بمبلغ 5 ملايين دينار.

1 ـ ما إجراءات وزارتكم لتحصيل مبلغ الغرامة، وهل تم تحصيله؟ وإذا كانت الاجابة نعم، ارجو تزويدي بالمستندات كاملة.

2 ـ اشار الحكم المذكور بضرورة الحفاظ على حقوق الشاكين حسني النية، فما اجراءاتكم في تنفيذ هذا الشق من الحكم، وهل تم تنفيذه لصالح الشاكين ام لا؟ إذا كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدنا بنسخة من المستندات.

3 ـ هل قامت الوزارة بأي إجراء لمخاطبة الجهات المعنية بشأن تنفيذ الحكم؟ إذا كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي بنسخة من المخاطبات مع تلك الجهات المعنية.

4 ـ ما اجراءات وزارة العدل بحظر التعامل والتصرف بالعقارات والملكيات الخاصة بالمدانين داخل الكويت بعد الحكم؟ وما اجراءاتكم بتتبع نقل ملكيات المدانين خلال الفترة المذكورة بالحكم والتحفظ عليها لصالح الشاكين؟

واستفسر في سؤاله الثاني الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح عن الآتي:

1 ـ ما إجراءاتكم بضبط المدانين بالحكم رقم 2019/84 تمييز جزائي، وهل تم إلقاء القبض على المدانين؟

2 ـ هناك عدد من الشكاوى التي تقدمت بها مجموعة من المواطنين والمقيمين ضد شركات عقارية مارست النصب والاحتيال من سنة 2013 حتى تاريخه، لذا يرجى تزويدي بكشف يتضمن عدد الشكاوى ونوعها ورقم القضايا المسجلة ضد ملاك الشركات والقائمين عليها.

3 ـ هل قامت وزارة الداخلية بالتنسيق مع الجهات المعنية بمكافحة جرائم غسيل الأموال بخصوص شركات النصب العقاري؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

وقال في مقدمة سؤاله الثالث الموجه إلى وزير المالية د.نايف الحجرف: نمى الى علمنا بصدور حكم قضائي نهائي بات بإدانة مجموعة من الشركات والأفراد بجرائم غسيل الأموال متحصلة من جريمة نصب واحتيال بمشاريع عقارية في الطعن رقم 2019/84 تمييز جزائي.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ هل قام البنك المركزي بالتحقق من قيام البنوك المعنية بإبلاغ وحدة التحريات المالية عن وجود شبهة غسيل الأموال أو اتخاذ اي اجراء وفق التزامات قانون غسيل الأموال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ارجو تزويدي بكل المرفقات والمستندات المتعلقة بالإجابة، وإذا كانت الاجابة بالنفي، فما اجراءات البنك المركزي للبنوك المعنية بعدم تطبيق القانون والتعليمات؟

2 ـ ما اجراءات البنك المركزي بشأن التنسيق مع الجهات المعنية لتتبع الأموال والحجز عليها محليا ودوليا، وهل تم أي إجراء بخصوص الحكم المشار اليه؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب ارجو تزويدنا بكل المستندات.

3 ـ بعد انتشار ظاهرة النصب العقاري وغسيل الاموال للشركات العقارية التي صرحت بها وزارة التجارة بوسائل الاعلام المختلفة، هل تم تصنيف حسابات الشركات العقارية في البنوك المحلية والتي تخضع تحت سلطة البنك المركزي بأنها عالية المخاطر؟ فإذا كانت الاجابة بنعم، ارجو تزويدنا بإحصائيات الإخطارات التي صدرت من قبل البنوك الى وحدة التحريات، وعدد الإخطارات التي تم التحفظ عليها من قبل البنوك.

4 ـ وما دور البنك المركزي بإخطار البنوك المحلية برقابة التحويلات المالية المشبوهة من حسابات الشركات العقارية المشكو بحقها والتحفظ عليها لمنع جرائم غسيل الأموال قبل حدوثها؟

وقال في مقدمة سؤاله الرابع الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: نمى الى علمنا انه قد قامت مجموعة من الشركات العقارية ببيع عقارات بالولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة ودول مختلفة، عبر معارض عقارية على ان هذه العقارات سليمة قانونا وخالية من اي التزامات ومخالفات ومطالبات واي احكام والرهونات ومؤجرة وذات عائد استثماري مربح، وقد تبين بموجب الحكم الجزائي البات 2019/84 ثبوت ادانة هذه الشركات بجريمة النصب والاحتيال وغسيل الاموال لقيامها ببيع عقارات وهمية او عقارات متهالكة محملة بالضرائب والمخالفات والجرائم، وقد تعرض المواطنون ملاك هذه العقارات لإجراءات قضائية قد تعرضهم للحبس في حال دخولهم لهذه الدول المذكورة اعلاه، وثبت لدى بعض المواطنين بالصدفة لمثل هذه الاجراءات وتم تقديم شكاوى من قبل المواطنين لوزارتكم لاتخاذ جميع التدابير الاحترازية لحماية المواطنين في الخارج وحفظ مصالحهم، خاصة المواطنين المذكورة اسماؤهم بالحكم.

وطالب إفادته بالآتي:

1 ـ ما الاجراءات التي قامت بها وزارتكم لحماية هؤلاء المواطنين المتضررين، وهل تمت مخاطبة السفارات والجهات المعنية للاستعلام عن حقيقة الملكية والضرائب التراكمية والغرامات والاحكام الصادرة غيابيا في حقهم؟

2 ـ تناقلت الصحف ووسائل الاعلام لتصريحات مسؤولين وزارة الخارجية بشأن اجراءات الوزارة لملاحقة المطلوبين بقضايا النصب والاحتيال وغسيل الاموال في الولايات المتحدة الأميركية والدول الاخرى، وحماية مصالح وحقوق المواطنين واستعادة اموالهم التي تم تهريبها الى الخارج وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية والدول والجهات الخارجية، فما الاجراءات التي تم اتخاذها لتتبع الاموال وجلبها من الخارج وملاحقة المطلوبين؟

3 ـ بتاريخ 2018/12/24 تمت الاجابة عن سؤال عضو مجلس الامة عبدالله العنزي بأن الوزارة قد عملت على التواصل مع المتضررين اما عن طريق تلقي الشكاوى او الاعلان في وسائل الاعلام المختلفة للمساعدة في توجيه المتضررين الى مكاتب محامين ذات الخبرة في هذا المجال التي تقع فيها القضايا، فما اجراءاتكم تجاه هذه الشكاوى؟ وتزويدي بنسخة من الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بخصوص هذه الشكاوى.